

تقرير حقوق الإنسان في قطر لعام 2019

الملخص التنفيذي

قطر إمارة دستورية يرأسها الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ويمارس الأمير السلطات التنفيذية كاملة. ينص الدستور على توريث الحكم للذكور في فرع الأمير من أسرة آل ثاني. في عام 2019، جرت آخر انتخابات للمجلس البلدي المركزي، وهو هيئة استشارية وتشاورية. واعتبر مراقبون أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. وبعين الأمير جميع أعضاء مجلس الوزراء، بمن فيهم رئيس الوزراء.

تحافظ قوات الشرطة الوطنية ووزارة الداخلية على الأمن الداخلي الذي يعالج الإرهاب والهجمات الإلكترونية والتجسس، من بين أمور أخرى. تشرف الشرطة الوطنية على تطبيق القانون العام. ويتولى الجيش مسؤولية الأمن الخارجي. حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

شملت قضايا حقوق الإنسان الهامة ما يلي: تجريم التشهير؛ والقيود المفروضة على التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، بما في ذلك الحظر المفروض على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية؛ والقيود المفروضة على حرية التنقل بالنسبة لسفر العمال المهاجرين إلى الخارج؛ ورفض منح اللجوء رغم خطر الاعتقال والتعذيب؛ والقيود على قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم في انتخابات حرة ونزيهة؛ وتجريم النشاط الجنسي بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس؛ وتقارير حول العمل القسري.

اتخذت الحكومة خطوات محدودة لملاحقة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. اتخذت الحكومة خطوات لمعالجة العمل القسري.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو وكلائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء سببتها السلطات الحكومية أو من ينوب عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

تفسر الحكومة الشريعة بأنها تجيز العقاب البدني لبعض الجرائم الجنائية، بما في ذلك الجلد بأمر من المحكمة في حالات تعاطي الكحول وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج من قبل المسلمين. وقد قامت المحاكم عموماً

بتخفيض الأحكام إلى السجن أو فرض الغرامة. أبلغ المجلس الأعلى للقضاء عن ستة إدانات أسفرت عن أحكام بالجلد في 2018.

وبحسب آخر تقرير لها، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة شبه مستقلة تمويلها الحكومة، بالتحقيق في قضية مغترب ادعى تعرّضه للانتهاكات أثناء احتجازه من قبل مسؤولي وزارة الداخلية. وخُصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن الشخص المحتجز تلقى المعاملة القانونية والإنسانية المطبقة على جميع المتهمين وقت القبض عليه.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

استوفت أوضاع السجون المعايير الدولية بشكل عام. في عام 2018، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 94 زيارة ميدانية إلى مرافق الاحتجاز والاستجواب في جميع أنحاء البلاد وخُصت إلى أن جميعها استوفت المعايير الدولية.

الأوضاع المادية: لم تكن هناك دواعٍ للقلق في السجون ومراكز الاحتجاز فيما يتعلق بالأوضاع المادية.

الإدارة: لا يوجد قانون يسمح لإمضاء المظالم بالدفاع عن السجناء والمحتجزين.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة لمراقبين مستقلين لحقوق الإنسان وهيئات دولية بالقيام بزيارات تفتيشية على جميع المرافق باستثناء سجن أمن الدولة. وسمحت الحكومة بشكل دوري لدبلوماسيين أجانب بزيارة سجناء أمن الدولة. وقام ممثلون عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارات منتظمة لجميع المرافق.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وينص على حق أي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه في المحكمة. وعادةً ما تلتزم الحكومة بهذه المتطلبات.

في فبراير/شباط، نشرت تقارير إعلامية حول امرأة قطرية يُزعم أن السلطات احتجزتها لنشرها رسالة على موقع انستجرام تحثّ فيها الحكومة على مساعدة القطريين المحتاجين، والذي اعتبر منتقداً للحكومة. في مايو/أيار، سُرب تسجيل صوتي لنفس المرأة إلى وسائل الإعلام بزعم أنها سُجنت بدون محاكمة لعدة أشهر. ولم تصدر أية تصريحات رسمية رداً على المزاعم.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يقضي القانون الجنائي بأن يتم القبض على الأشخاص بموجب مذكرات اعتقال بناء على أدلة كافية، وبصدرها مسؤول مخوّل، وأن يتم توجيه التهم إليهم في غضون 24 ساعة، وأن يتم تقديمهم إلى المحكمة دون تأخير غير مبرّر.

وينص القانون على الإجراءات التي تسمح باحتجاز المتهمين من دون توجيه تهم إليهم لمدة 15 يوماً قابلة للتجديد لتصل إلى ستة أشهر. ويجيز القانون تجديد مدة الاحتجاز لستة أشهر إضافية دون توجيه تهم شريطة موافقة رئيس الوزراء الذي يمكنه تمديد الاحتجاز لأجل غير مسمى في حالة وجود تهديد للأمن الوطني. يسمح القانون لوزارة الداخلية باحتجاز أشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم تتعلق بالأمن القومي، أو الشرف، أو الوقاحة؛ وفي مثل هذه الحالات يتم الإفراج عن أولئك المعتقلين بصفة عامة في خلال 24 ساعة أو يتم إحالتهم إلى المحكمة في غضون 3 أيام من تاريخ الاعتقال. وتخضع القرارات المتخذة بموجب هذا القانون للاستئناف أمام رئيس الوزراء فقط. ينص هذا القانون على أنه يمكن لرئيس الوزراء الفصل في الشكاوى المتعلقة بتلك الاعتقالات. ويسمح القانون بتجديد فترة الاحتجاز لستة أشهر أخرى شريطة موافقة المحكمة الجنائية التي يجوز لها تجديد الاعتقال لأجل غير مسمى لدى مراجعتها القضية كل ستة أشهر. ويجوز لقوات أمن الدولة احتجاز واعتقال المشتبه بهم لمدة 30 يوماً دون إحالتهم إلى النائب العام.

ويجوز للقاضي في معظم الحالات أن يأمر بالإفراج عن المشتبه به، أو استمرار احتجازه انتظاراً للمحاكمة أو احتجازه في مركز للتوقيف قبل المحاكمة لحين استكمال التحقيق أو الإفراج عنه بكفالة. ورغم أنه من حق المشتبه بهم الخروج بكفالة (إلا في حالات الجرائم العنيفة) إلا أن السماح بالخروج بكفالة كان نادراً.

كانت السلطات تميل إلى منح الإفراج بكفالة للمواطنين أكثر من منحه لغير المواطنين. ويمكن الإفراج عن غير المواطنين المتهمين بارتكاب جرائم صغرى بتسليمهم لأرباب عملهم (أو أحد أفراد الأسرة للقاصرين)، إلا أنه لا يجوز لهم مغادرة البلاد إلى حين البت في القضية.

يوفر القانون في القضايا غير الأمنية الحق للمتهم أن يوكل محامياً ينوب عنه في جميع مراحل المحاكمة، كما يُسمح له بالاتصال دون تأخير بأفراد عائلته. وهناك بنود خاصة بتوفير الدولة على نفقتها محامين للدفاع عن المعوزين المتهمين في قضايا جنائية، وقد طبقت السلطات تلك البنود بشكل عام. لم ترد أي تقارير عن قضايا جديدة تستدعي قانون حماية المجتمع أو قانون مكافحة الإرهاب.

ويجب عرض جميع المتهمين، باستثناء أولئك المحتجزين بموجب قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب، على النائب العام خلال 24 ساعة من اعتقالهم. وإذا وجد المدعي العام أدلة كافية لمزيد من التحقيق، يجوز للسلطات احتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 15 يوماً بموافقة القاضي، وتكون الفترة قابلة للتجديد لمدد مماثلة لا تزيد على 45 يوماً، قبل وجوب توجيه التهم أمام المحاكم. ويجوز للقضاة أيضاً تمديد الاحتجاز قبل المحاكمة لمدة شهر واحد قابلة للتجديد، لفترات مدة كل منها شهر واحد، على ألا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة عن جريمة المتهم. واتبعت السلطات بشكل عام هذه الإجراءات بمعايير مختلفة بالنسبة للمواطنين وغير المواطنين. دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحديد مدة قصوى للاحتجاز الاحترازي، إذ لا يحدد القانون مهلة الاحتجاز قبل المحاكمة.

الاعتقال التعسفي: ذكر تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2018 أن اللجنة تلقت خمس شكاوى بالاعتقال التعسفي، وجميعها مزاعم باعتقالات بدون تهم. حققت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جميع القضايا وقابلت المعتقلين بموجب أحكام قانون الإرهاب. وذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن السلطات المحلية أفرجت عن الأفراد الخمسة.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

رغم أن الدستور ينص على استقلال القضاء، كان الأمير، بناءً على اختياراتٍ موصى بها من قبل المجلس الأعلى للقضاء، هو من يعيّن جميع القضاة الذين يحتفظون بمناصبهم حسبما يراه مناسباً. وتمكن المعتقلون الأجانب من الوصول إلى النظام القانوني، على الرغم من أن بعضهم شكوا من الإجراءات القانونية غير الواضحة والتعقيدات الناجمة في معظمها عن عوائق اللغة. لم يحصل الرعايا الأجانب بانتظام على ترجمات للإجراءات القانونية، رغم أن الترجمة الفورية كانت متوفرة بشكلٍ عام داخل قاعات المحكمة. تم إنشاء لجان تسوية المنازعات العمالية في مارس/آذار 2018 لزيادة كفاءة وسرعة اتخاذ القرار في محاكم العمل المثقلة، وضمت مترجمين قضائيين كانوا حاضرين طوال جلسات الاستماع كلها. ولم يؤد إنشاء هذه اللجان إلى تقصير الوقت ما بين تقديم الشكوى حتى حل القضية. نجح بعض أرباب العمل في رفع طلبات ترحيل ضد العاملين لديهم الذين كانت لديهم قضايا معلقة مرفوعة ضدهم، وهكذا نجحوا في حرمان أولئك الموظفين من حقوقهم في محاكمة منصفة.

إجراءات المحاكمة

يكفل القانون الحق في محاكمة علنية عادلة لجميع السكان، ولقد طبق الجهاز القضائي هذا الحق بشكلٍ عام.

وينص القانون على افتراض براءة المتهمين حتى تثبت إدانتهم، وتقوم السلطات عادة بإبلاغ المتهمين على الفور بالتهم الموجهة إليهم، فيما عدا المشتبه بهم المحتجزين بموجب قانون حماية المجتمع وقانون مكافحة الإرهاب. يجوز للمتهم أن يحضر محاكمته.

ويحق للمدعى عليهم اختيار محاميهم أو القبول بهم على نفقة الدولة لتمثيلهم طوال الفترة التي تسبق المحاكمة وأثناء فترة المحاكمة. وفي المسائل التي تتعلق بقانون الأسرة، يمكن للقضاة من السنة والشريعة تطبيق تفسيراتهم للشريعة على جماعاتهم الدينية. ويسمح القانون بتطبيق التفسير الشيعي للشريعة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة بذلك ووافقت عليه. بالنسبة للشؤون الخاصة بقانون الأسرة، تعتبر شهادة المرأة نصف شهادة الرجل.

وفي العادة يحظى المدعى عليهم بترجمة مجانية للغة حسب الضرورة منذ لحظة توجيه الاتهام وخلال جميع الاستئنافات، في حين يتم توفير وثائق المحكمة باللغة العربية فقط. ويحق للمدعى عليهم الاطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة ولهم الحق في مواجهة شهود الادعاء أو المشتكي وتقديم شهودهم وأدلتهم، كما كان لديهم الفرصة للإدلاء ببيان في نهاية محاكمتهم. كما يحق للمدعى عليهم استئناف القرار في غضون 15 يوماً، وكان اتباع عملية الاستئناف شائعاً.

تتطلب محكمة النقض دفع رسوم لبدء عملية الاستئناف. وفي بعض الحالات ألغت المحاكم الرسوم إذا أثبتت المستأنف أنه يعاني من مصاعب مالية.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أية تقارير موثقة عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تتوفر سبل الانتصاف المدنية لمن يسعون إلى تعويض عن أضرار، أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنه لم ترد تقارير عن أية قضية خلال العام. ويحدد القانون ظروفاً تتم بموجبها تنحية القاضي عن قضية ما بسبب تضارب المصالح، وقد تقيدت السلطات عموماً بهذه الأحكام. ولا يجوز للأفراد والمنظمات تقديم استئناف في القرارات المحلية السلبية إلى الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور وقانون الإجراءات الجنائية مثل هذه الأعمال. إلا أن الشرطة وقوات الأمن قامت بالتنصت على المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، وما يُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي، بحسب التقارير.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير وحرية الصحافة بما يتفق مع القانون، إلا أن الحكومة قيدت هذه الحقوق. ظلت الرقابة الذاتية العائق الرئيسي لحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة.

حرية التعبير: لم يناقش المواطنون القضايا السياسية والدينية الحساسة بانتظام في المحافل العامة، ولكنهم ناقشوها في خلواتهم ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعية. يحظر القانون على السكان انتقاد الأمير. مارست الأغلبية الأجنبية من السكان الرقابة الذاتية على الموضوعات الحساسة. ويعاقب القانون بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أية أفعال من شأنها إتلاف علم البلد أو نزعه أو أي تصرف يعبر عن الكراهية أو الاحتقار لعلم البلد، أو لعلم مجلس التعاون الخليجي، أو لعلم أية منظمة أو سلطة دولية. ويجرم القانون أيضاً استخدام العلم الوطني بدون تصريح رسمي من السلطات، أو عرض العلم المُتلف أو مشوه الألوان، أو تغيير الهيئة الأصلية للعلم عن طريق إضافة صور فوتوغرافية، أو نصوص مكتوبة، أو أشكال إلى العلم.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية: ينص القانون على إجراءات مقيدة لتأسيس الصحف وإغلاقها، ومصادرة أصول دور النشر. تم إغلاق مركز الدوحة لحرية الإعلام، وهو كيان ممول من الحكومة معروف بصوته في قضايا حرية الصحافة، خلال العام دون تفسير رسمي.

امتلك أفراد من العائلة الحاكمة أو ملاك يتمتعون بعلاقات جيدة مع مسؤولين حكوميين جميع وسائل الإعلام المطبوعة. ردّد كلٌّ من التلفزيون والراديو الخاص والمملوك للحكومة آراء الحكومة، رغم أن برامج الاتصال سمحت ببعض انتقادات المواطنين للوزارات والسياسات الحكومية. في حين أن وسائل الإعلام عموماً لم تنتقد السلطات أو سياسات الدولة، فقد كانت الوزارات المحددة وحتى الوزراء الأفراد أهدافاً منتظمة للنقد في وسائل الإعلام المطبوعة. امتلكت الحكومة شبكة قناة الجزيرة التلفزيونية الفضائية التي مقرها الدوحة ومولتها

جزئياً، وكانت الجزيرة تبث برامج إقليمية ودولية وبرامج تتناول مواضيع معينة. ومولت الحكومة أيضاً بشكل جزئي وسائل إعلام أخرى كانت تعمل في البلاد. وزعم بعض المراقبين والموظفين السابقين بقناة الجزيرة أن الحكومة أثرت على المحتوى الذي أنتجته تلك القناة الإخبارية.

الرقابة أو تقييد المحتوى: مارست المؤسسة القطرية للإعلام ووزارة الثقافة والرياضة ومسؤولو الجمارك الرقابة على المواد. قامت الحكومة بمراجعة أو مراقبة أو حظر الصحف والمجلات والأفلام والكتب الأجنبية لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على موضوعات جنسية أو دينية أو سياسية غير مرغوب فيها. واصل الصحفيون والناشرون ممارسة الرقابة الذاتية بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية عند تغطيتهم الأنباء الخاصة بسياسات الحكومة أو المواد المشوهة لسمعة الإسلام، والعائلة الحاكمة، أو العلاقات مع دول الجوار.

قوانين التشهير/القذف: يجرم القانون القذف والتشهير، بما في ذلك "إهانة الكرامة." وقد يتم تغريم الصحفي مبلغ قد يصل إلى 100,000 ريال قطري (27,500 دولار أمريكي) والحكم عليه بالسجن لسنة بسبب التشهير وتقديم "أخبار مزيفة". تقييد القوانين نشر المعلومات التي تسيء إلى الأمير أو ولي العهد؛ وتشوه سمعة الديانات الإبراهيمية أو تشتمل على التجديف؛ وتضر بالعملة الوطنية أو الوضع الاقتصادي؛ وتنتهك كرامة الأشخاص، وإجراءات التحقيقات، والملاحقات القضائية فيما يتعلق بوضع الأسرة؛ كما يعاقب القانون المخالفين بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات.

الأمن القومي: تقييد القوانين نشر المعلومات التي يمكن أن تشوه سمعة الدولة أو تعرّض سلامتها للخطر؛ أو تعرّض على الإطاحة بالنظام أو الإضرار بمصالح الدولة العليا؛ أو تقوم بالإبلاغ عن الاتفاقات الرسمية السرية؛ أو تمس رؤساء الدول أو تعرّض صفو العلاقات.

حرية الإنترنت

تصل أقصى العقوبات المرتبطة بانتهاك قانون جرائم الفضاء الإلكتروني إلى السجن 3 أعوام وغرامة قدرها 500,000 ريال قطري (137,500 دولار أمريكي). ويحظر القانون أية أنشطة على الإنترنت من شأنها تهديد سلامة الدولة، أو الإخلال بالنظام العام، أو المساس بالسلام المحلي أو الدولي. كما يجرم أيضاً نشر "أخبار مزيفة" ويجبر مقدمي خدمات الإنترنت على حجب أية محتويات غير مرغوب فيها، ويحظر نشر المعلومات الشخصية أو العائلية.

ويلزم القانون مقدمي خدمات الإنترنت بمنع المحتوى غير المرغوب فيه بناءً على طلب من السلطات القضائية. كما يلتزم مزودو خدمة الإنترنت بالحفاظ على سجلات إلكترونية طويلة الأجل وبيانات عن مرور المعلومات، والتي يجب توفيرها عند الطلب من قبل الحكومة. قيّد مركز توفير خدمة الإنترنت (أريديو) "ooredoo"، الذي تسيطر عليه الحكومة، حرية التعبير عن الآراء على مواقع الإنترنت وفرض الرقابة على المحتويات ذات الطابع السياسي أو الديني أو الإباحي المنشورة على الإنترنت عن طريق خادم وكيل (proxy server)، قام بمراقبة وحجب مواقع الإنترنت، والبريد الإلكتروني، ومنصات بروتوكول الصوت عبر الإنترنت (VoIP)، بما فيها سكايب وفيس تايم. ويجوز لمستخدمي شبكة الإنترنت الذين يعتقدون بأن السلطات قد مارست الرقابة بحق موقع إلكتروني بطريق الخطأ أن يطلبوا مراجعة الموقع من قبل وزارة النقل والاتصالات للتأكد من ملاءمته، إلا أنه لم ترد أية تقارير تقييد برفع الحجب عن مواقع إلكترونية بناءً على هذا الإجراء. أظهرت إحصائيات المجلس الأعلى للقضاء أن المحاكم في عام 2018 نظرت في 104 قضايا تتعلق بالجرائم الإلكترونية وأصدرت أحكاماً نهائية في 50 منها.

انتقد تقرير سنوي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2018 قانون الجرائم الإلكترونية، واصفًا إياه بأنه "تحدٍ لحرية التعبير بسبب استخدام التشريع للعبارة غير الواضحة مثل انتهاك النظام العام أو المبادئ العامة". أفادت وسائل الإعلام في أغسطس/آب أن السلطات استدعت نساء محليات مشاركات في حساب تويتر "نسويات قطريات"، الذي نشر تغريدات تطالب بمزيد من الحرية للنساء في البلاد. تم إغلاق الحساب بعد استجواب صاحبات الحساب وسط تقارير متضاربة حول ما إذا كن قد أغلقن المنصة طواعية أو بعد أن أمرتهن السلطات بذلك.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل الدستور حرية الرأي والأبحاث العلمية. وأشار أساتذة في جامعة قطر إلى كونهم يمارسون الرقابة الذاتية في بعض الأحيان، بينما أفاد أساتذة يعملون في جامعات مقرها خارج الدولة وتعمل في البلد بأنهم تمتعوا، بصفة عامة، بحرية أكاديمية. كانت هناك قيود حكومية عرضية على الأحداث الثقافية، بما في ذلك الحواجز البيروقراطية التي أدت في بعض الحالات إلى رفض تصاريح عقد المناسبات، وأفادت بعض الجماعات التي تنظم الأحداث الثقافية أنها مارست الرقابة الذاتية. راقبت السلطات الكتب، والأفلام، ومواقع الإنترنت فيما يتعلق بالمحتويات السياسية، والدينية أو الجنسية وأيضاً التعبيرات اللغوية البذيئة والفاحشة.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

فرضت الحكومة قيوداً على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور الحق في حرية التجمع، ولكن هذا الحق مقيد عن طريق القانون، بما في ذلك قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات والتجمع وقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة. أما غير المواطنين فهم غير مشمولين بالحماية الدستورية الخاصة بحرية التجمع. يجب على منظمي الاجتماعات العامة الالتزام بعدد من القيود والشروط والحصول على موافقة وزارة الداخلية بمنحهم تصريح بذلك.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور على الحق في تشكيل جمعيات يُعرّفها القانون على أنها جمعيات مهنية ومؤسسات خاصة، إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق بشكل كبير. كما أن غير المواطنين غير مشمولين بالحمايات الدستورية الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. ولم ترد تقارير عن محاولات للتنظيم سياسياً. لم تكن هناك أي أحزاب سياسية منظمة وحظرت السلطات الجمعيات ذات التوجهات السياسية. تحظر الحكومة على الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة الانخراط في القضايا السياسية أو الانتماء إلى جمعيات أو مؤسسات دولية. على منظمات المجتمع المدني أن تحصل على موافقة من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والتي يجوز لها منع إنشاء المنظمة إذا اعتبرت أن ذلك يشكل تهديداً للمصلحة العامة.

وتعمل منظمات غير رسمية، مثل جماعات الدعم المجتمعي وأندية النشاطات، دون الحاجة إلى تسجيل، إلا أنه يحظر عليها المشاركة في نشاطات تعتبر سياسية.

ج. الحرية الدينية

يُرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع:

<https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حق حرية التنقل ضمن الدولة والسفر خارجها والهجرة والعودة إلى الوطن إلا أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق بشكل كامل. تعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تقديم المساعدة للنازحين داخليًا واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء السياسي وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص الذين يبعث وضعهم على القلق.

التنقل داخل البلاد: كانت القيود المفروضة على حركة المواطنين داخل البلاد تتعلق بالمنشآت العسكرية الحساسة، ومرافق البترول، والمنشآت الصناعية. ورغم وجود تركيز أقل على تحديد وفرض "أوقات للعائلات فقط" في مناطق الترفيه في الدوحة، إلا أن عدة مراكز تجارية وأسواق استمرت في منع دخول عمال أجانب لتلك المناطق في عطلة نهاية الأسبوع أو كل من لا يرتدي ملابس "محتشمة".

السفر إلى الخارج: منعت الحكومة سفر مواطنيها فقط عند تورطهم بقضايا قيد النظر في المحاكم. على الرغم من الإصلاح الجزئي لتصاريح الخروج، طلب من عاملات المنازل الحصول على إذن من أصحاب العمل لمغادرة البلاد. في عام 2018، ألغت السلطات متطلبات تصريح الخروج لـ 95 بالمائة من القوى العاملة في القطاع الخاص، مع بعض الاستثناءات بما في ذلك عاملات المنازل والموظفين الحكوميين. قد يستمر أصحاب العمل في طلب تصاريح خروج للخمسة بالمائة المتبقية من القوى العاملة التي لا يغطيها قانون 2018 ولكن يجب أن يقدموا توضيحاً للحكومة يبرر السبب في الإبقاء على قيد تصريح الخروج بالنسبة لموظف ما. في عام 2018، تلقت لجنة المظالم المعنية بتصاريح الخروج 1,869 طلباً من العمال الذين رفض أرباب عملهم منحهم تصاريح خروج؛ من إجمالي عدد الطلبات، وافقت الهيئة على 1,850، ورفضت سبعة منها، وأرشفت الباقي، وهي ممارسة شائعة عندما يغادر العامل البلد لأي سبب أثناء إجراءات البت الطويلة.

ويحظر القانون على أرباب العمل حجز جوازات سفر العمال، ويعاقب أرباب العمل الذين يقومون بذلك، إلا أن قادة جاليات المواطنين الأجانب ومسؤولين من الدول المصدرة للعمالة ذكروا أن مصادرة جوازات السفر لا تزال مشكلة واسعة الانتشار مع عدم كفاية تطبيق العقوبات. قامت وزارة الداخلية بتغريم شخصين فقط في قضايا مصادرة جوازات السفر خلال العام.

الجنسية: يجيز القانون سحب الجنسية من المواطنين. في سبتمبر/أيلول 2018، قدم ممثلون من عشيرة الغفران شكوى إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، متهمين الحكومة بإلغاء جنسية 6000 فرد

من العشيرة بشكل تعسفي. أقر ممثلو الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإلغاء جنسية بعض أعضاء العشيرة، لكنهم ذكروا أن الإلغاء طال فقط ذوي المواطنة المزدوجة.

هـ. المشردون داخلياً

لا ينطبق.

و. حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: في سبتمبر/أيلول 2018، أقرت الحكومة تشريعاً لمنح وضع اللجوء السياسي لطالبي اللجوء، رغم أنه حتى الآن لم يحصل أي شخص على اللجوء من خلال هذا التشريع. ينص القانون على تشكيل لجنة متخصصة داخل وزارة الداخلية للتعامل مع مقدمي طلبات اللجوء. بمجرد منح اللجوء السياسي، يحق للفرد وعائلته الحصول على مجموعة من الخدمات المجانية التي تقدمها الحكومة، بما في ذلك وثائق السفر والوظائف والمخصصات الشهرية والخدمات الطبية والتعليمية والإسكان. في السابق، قبلت الحكومة هؤلاء الأفراد بصفتهم "ضيوف" على أساس مؤقت. صنفت الحكومة قانونياً العدد القليل من الأشخاص الذين مُنحوا الإقامة لأسباب إنسانية على أنهم زوّار. خلال العام، لم تُمنح مطالبة مواطن يمني باللجوء رغم مخاوف موثوقة من الاعتقال والاضطهاد في حال عودته إلى اليمن. وبدلاً من ذلك، طلبت الحكومة أن يلتزم الفرد وأسرته اللجوء في بلد ثالث، على الرغم من وجود قانون سبتمبر/أيلول 2018.

أفاد مكتب تحالف المعارضة السورية في الدوحة أن حوالي 60,000 سوري يعيشون في الدوحة، من بينهم حوالي 20,000 جاءوا إلى الدوحة بعد بداية الحرب الأهلية وتم منحهم تمديدات متكررة لوضع إقامتهم من أجل السماح لهم بالبقاء في البلاد. وفرت الحكومة المسكن والتعليم لأولئك اللاجئين بحكم الأمر الواقع.

ز. الأشخاص عديمو الجنسية

تستمد الجنسية فقط من الأب، ولا يمكن للنساء أن ينقلن جنسيتهن لأزواجهن أو لأطفالهن من غير المواطنين. يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات قبل الاقتران بأجنبي، ولكنها لا تفقد جنسيتها القطرية عند اقترانها به.

ويسمح القانون للمقيمين على المدى الطويل بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد إقامتهم في البلاد 25 عامًا متتالية، ولكن نادراً ما وافقت الحكومة على طلبات الحصول على الجنسية، والتي تقتصر على 50 موافقة في العام الواحد بحسب القوانين. وقد ظلت القيود والتضارب في تطبيق القانون تعوق الأشخاص عديمي الجنسية من الحصول على الجنسية. يحق للمقيمين الدائمين امتلاك العقارات وفتح الأعمال التجارية بدون شركاء محليين والحصول على خدمات تعليمية وصحية مجانية.

وبحسب الإحصائيات الرسمية التي قدمتها وزارة الداخلية، كان هناك 2,461 من البدون - عرب عديمو الجنسية يقيمون في الدولة - على الرغم من أن الوثائق الرسمية لا تعترف بمصطلح البدون بل بمصطلح "أفراد يحملون وثائق هوية قطرية مؤقتة". والبدون هم أقلية عديمة الجنسية في الخليج، ولدت في الدولة، ولم تكن أسرهم مدرجة كمواطنين في وقت استقلال البلاد أو بعد ذلك بوقت قصير. ويتمكن البدون، الذين

يحصلون على الإقامة بكفالة قطري مقيم، من التسجيل في الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية. إلا أنهم غير قادرين على امتلاك العقارات في البلاد ولا يمكنهم السفر بحرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة من خلال الاقتراع السري وعلى أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة. ولم تسمح الحكومة بتكوين أحزاب سياسية أو جماعات معارضة. ويمارس الأمير كامل السلطات التنفيذية، بما في ذلك تعيين أعضاء مجلس الوزراء. خلال العام، أصدر الأمير مرسومًا يمدد دورة مجلس الشورى المعين، وهو الهيئة التشريعية الإسمية في البلاد، لسنتين إلى أن ينتهي في يونيو/حزيران 2021. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، كلف الأمير رئيس الوزراء بتشكيل وقيادة لجنة لتنظيم عملية انتخابات مجلس الشورى.

ولا تزال الأحكام الدستورية التي تنص على انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، واستهلال التشريعات من قبل مجلس الشورى، بدون تنفيذ.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: خلال العام، انتخب المواطنون أعضاء المجلس البلدي المركزي الخامس الذين يبلغ عددهم 29 عضوًا، بينهم امرأتان، والذين يتم انتخابهم كل أربعة أعوام. يقدم المجلس المشورة لوزير البلدية والبيئة فيما يتصل بالخدمات العامة المحلية. ولاحظت البعثات الدبلوماسية الأجنبية عدم وجود مخالفات واضحة أو تزوير في الانتخابات، على الرغم من أن إقبال الناخبين كان أقل مما توقعته السلطات بحوالي 9 بالمائة.

الأحزاب والمشاركة السياسية: لم تسمح الحكومة بتنظيم الأحزاب السياسية، ولم تكن هناك محاولات لتشكيل تلك الأحزاب خلال السنة. والاقتراع مفتوح أمام جميع المواطنين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل، بما في ذلك الأفراد الذين تجنسوا منذ 15 سنة على الأقل؛ ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة أو موظفي وزارة الداخلية التصويت.

مشاركة المرأة والأقليات: رغم أن الاتجاهات التقليدية والأدوار الاجتماعية استمرت في الحد من مشاركة المرأة في السياسة، إلا أن النساء شغلن مناصب مختلفة في القطاع العام مثل وزيرة الصحة العامة، ورئيسة مؤسسة قطر، ورئيسة هيئة متاحف قطر، والممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة. في 2017، عين الأمير أربع نساء في مجلس الشورى الحالي لأول مرة في تاريخ المجلس التشريعي. هناك خمس قاضيات وثلاث قاضيات مساعدات حسب إحصائيات المجلس الأعلى للقضاء لعام 2018. ويحظر على المقيمين من غير المواطنين التصويت أو الاشتراك في الشؤون السياسية، رغم أنهم يعملون كقضاة ومسؤولين في الوزارات الحكومية.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية بحق المسؤولين الذين يدانون بالفساد، وبصفة عامة طبقت الحكومة هذه القوانين بصورة فعالة، إلا أنه وردت تقارير بوجود فساد في الحكومة خلال العام.

الفساد: يمنح القانون ديوان المحاسبة السلطة المالية والاستقلالية ويسمح له بنشر أجزاء من النتائج التي توصل إليها شريطة إزالة المعلومات السرية. أظهرت الإحصائيات الرسمية لعام 2017، وهي آخر أرقام رسمية، 10 قضايا اختلاس تم إغلاق خمس منها.

الإفصاح المالي: لا توجد متطلبات قانونية تفرض على المسؤولين الحكوميين الإفصاح عن تفاصيل الدخل والأصول، ولم يتم القيام بذلك.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

واصل باحثون من منظمات غير حكومية دولية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، والنقابات الدولية مثل عمال البناء والأخشاب الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال زيارة البلاد وتقديم تقارير عنها دون تدخل من السلطات. وغالباً ما كانت الحكومة تستجيب لطلبات الاجتماعات، وساهمت بشكل مشترك في الفعاليات العامة التي تستضيفها مجموعات حقوق الإنسان، بما فيها المتعلقة بمواضيع حساسة مثل حقوق العمال.

تتدرج العديد من المنظمات شبه الحكومية تحت كيان واحد هو مؤسسة قطر، وتحت قيادة الشبيخة هند آل ثاني، شقيقة الأمير. تعاونت هذه المنظمات مع الحكومة ونادراً ما انتقدتها، ولم تتخرب في النشاط السياسي. لدى بعض المنظمات غير الحكومية الدولية مكاتب في البلاد، وهي تركز على حقوق العمال، بإذن من الحكومة.

قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعض الانتقادات المعتدلة للإساءات وأجرت تحقيقاتها الخاصة في انتهاكات حقوق الإنسان. ومنح القانون المنظم لعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان "استقلالية كاملة" في ممارسة أنشطتها ووفر الحصانة لأعضاء اللجنة. وقد تعاملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عادة مع الالتماسات عن طريق الاتصال بالمؤسسات الحكومية لضمان حل النزاعات في الوقت المناسب.

في نوفمبر/تشرين الثاني، قام فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بأول زيارة رسمية له إلى البلاد لتقييم الوضع فيما يتعلق بالحرمان من الحرية. وعقب الزيارة، قال الفريق "يجب إلغاء القوانين القائمة التي تسمح بالاحتجاز الإداري المطول دون رقابة قضائية وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، لأنها تضع الأفراد خارج نطاق حماية القانون". ودعا فريق العمل السلطات إلى "إلغاء قانون حماية المجتمع، وقانون أمن الدولة، وقانون مكافحة الإرهاب على الفور".

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تتكلف إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، بمراقبة قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتعامل معها. ويكلف مجلس الوزراء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب. لا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته مخالفاً للقانون. نادراً ما يتم الإبلاغ عن الاعتداء الجنسي والجرائم الأخرى القائمة على النوع الاجتماعي، ويرجع ذلك غالباً إلى المحرمات الاجتماعية. وعقوبة الاغتصاب هي السجن مدى الحياة، بصرف النظر عن سن أو جنس الضحية. أما إذا كان مرتكب الجريمة أحد أقرباء الضحية غير الزوج أو مدرستها أو الوصي عليها أو القائم برعايتها، فإن العقوبة هي الإعدام. طبقت الحكومة القانون ضد الاغتصاب.

لا يوجد قانون محدد يجرم العنف المنزلي، سواء ضد الأزواج أو ضد أي فرد من أفراد الأسرة بما في ذلك الأطفال وخدم المنازل. ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يجوز للسلطات مقاضاة العنف الزوجي كعنف "عام" بموجب القانون الجنائي. وطبقاً لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، فإن الاغتصاب والعنف المنزلي ضد النساء ظل يمثل مشكلة. وكانت الشرطة تتعامل مع العنف الأسري كمسألة عائلية خاصة، وليس بوصفه مسألة جنائية، ولم ترغب في التحقيق في التقارير أو ملاحقتها قضائياً.

ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش فإن ممارسة الجنس خارج إطار الزواج يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، أو الجلد (لغير المتزوجين)، أو عقوبة الإعدام (للمتزوجين). والمرأة التي تلد طفلاً خارج إطار الزواج تتلقى حكماً بالسجن لمدة 12 شهراً في المتوسط، وقد يشمل أيضاً الترحيل، أو حتى العقاب البدني (الجلد). ومع ذلك، أشارت التقارير الصحفية إلى أن عقوبات السجن والجلد نادرة في مثل هذه الحالات. أفاد مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي أن هناك 353 حالة من النساء البالغات و 130 حالة من القاصرين الذين عانوا من أشكال مختلفة من العنف الجسدي أو الفسيولوجي في 2018.

التحرش الجنسي: يحظر القانون التحرش الجنسي ويعاقب عليه بالسجن أو الغرامة. في بعض الحالات تحرش الكفلاء جنسياً بعاملات المنازل الأجنبات وأسوأوا معاملتهن.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أية تقارير عن حالات إجهاض قسري أو تعقيم غير طوعي.

التمييز: يؤكد الدستور على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ولكن التمييز الاجتماعي والقانوني ضد المرأة ظل قائماً. وتُميز الشريعة، بحسب تطبيقها في البلاد، ضد المرأة في الإجراءات القضائية، وحرية التنقل، والزواج، وحضانة الأطفال والميراث.

تماشياً مع الأعراف الاجتماعية المحلية، كان الأقارب الذكور يمثلون عموماً الأقارب الإناث في المحكمة، على الرغم من أن للمرأة الحق القانوني في حضور إجراءات المحكمة وتمثيل نفسها. تعتبر قيمة شهادة المرأة في بعض الحالات نصف شهادة الرجل.

بموجب قانون الجنسية، تواجه المواطنات تمييزاً قانونياً، فعلى عكس الرجال، لا يُسمح لهن بنقل الجنسية إلى أزواجهن غير المواطنين أو إلى الأطفال المولودين من الزواج بغير مواطن. والمرأة المواطنة غير قادرة على نقل الجنسية إلى نسلها. يسمح قانون تصريح الإقامة لعام 2018 لأطفال الأمهات المواطنات بالحصول على وضع دائم في البلاد، حتى لو لم يكن الأب مواطناً قِطرياً. يجب على المواطنين الحصول على موافقة الحكومة قبل الزواج من الأجانب، ولا تُمنح هذه الموافقة للمواطنات الإناث في بعض الأحيان. ويحق للمواطنين الذكور التقدم بطلب إقامة وجنسية للزوجة الأجنبية، إلا أنه لا يحق للمواطنات سوى التقدم بطلب تصريح إقامة وليس جنسية لأزواجهن وأطفالهن الأجانب. في عام 2018 وفقاً للإحصاءات الرسمية، كان هناك 232 طلباً من المواطنين للزواج من أجانب، تم رفض واحد منها، وبقي 19 قيد المعالجة، وتمت الموافقة على باقي الطلبات.

ولا تترث الزوجة غير المسلمة زوجها المسلم تلقائياً ويمكن لها أن تترث من زوجها فقط إذا أوصى زوجها رسمياً لها بحصة من ممتلكاته، وحتى عند ذلك لا يمكنها أن تترث أكثر من ثلث التركة. وبشكل عام، تحصل الوريثة على نصف نصيب الوريث الذكر. على سبيل المثال، تترث الأخت نصف ما يرثه أخاها. في حالات الطلاق، يبقى الأطفال عموماً مع الأم حتى سن 13 عاماً للأولاد و 15 عاماً للبنات حيث تعود الحضانة إلى أسرة الزوج، بغض النظر عن دين الأم.

للحصول على رعاية الأمومة، يُطلب من المرأة تقديم شهادة زواج، على الرغم من أن المستشفيات ستساعد بشكل عام في ولادة أطفال الأمهات غير المتزوجات بغض النظر عن ذلك. كانت هناك حالات أبلغت فيها المستشفيات عن الأمهات غير المتزوجات إلى السلطات.

وميزّ قانون الإسكان، الذي يتعلق بنظام الإسكان الحكومي، ضد النساء المتزوجات من رجال غير مواطنين وضد المطلقات.

لا يوجد إلزام على النساء غير المسلمات باعتراف الدين الإسلامي عند الزواج من رجال مسلمين، ولكن الكثيرات كن يفعلن ذلك. وتقوم الحكومة بتوثيق مواليد الأطفال المولودين لأب مسلم كمسلمين بغض النظر عن ديانة الأم.

ويجوز للرجال منع أفراد العائلة من النساء البالغات من مغادرة البلد من خلال طلب أمر من المحكمة والحصول عليه. لم ترد أي تقارير تفيد بأن الحكومة منعت النساء فوق سن 18 عاماً من السفر إلى الخارج، حتى بأمر من المحكمة.

لم يكن هنالك مكتب حكومي متخصص ومكرس لتحقيق المساواة للمرأة.

الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية من الأب فقط. والأمهات المواطنات غير قادرات على نقل الجنسية إلى أطفالهن. وعموماً سجلت الحكومة الولادات على الفور.

التعليم: التعليم مجاني وإجباري لجميع المواطنين حتى سن 18 أو ما يوازي تسع سنوات من التعليم، بحسب ما يأتي أولاً. كما أن التعليم لأبناء غير المواطنين إلزامي ولكن مقابل رسوم رمزية. وتعتبر الدروس الإسلامية إلزامية بالنسبة للمسلمين المتحقين بالمدارس التي ترعاها الحكومة.

إساءة معاملة الأطفال: كانت هناك حالات محدودة من الانتهاكات ضد الأطفال والعنف الأسري والاعتداء الجنسي. ذكر تقرير مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي وجود 130 حالة عنف ضد قاصرين في 2018.

الزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج طبقاً للقانون هو 18 للفتيان و16 للفتيات. لا يسمح القانون بزواج الأشخاص ممن تقل أعمارهم عن هذه الأعمار إلا بموافقة الوصي القانوني وبإذن من القاضي. وكان زواج من هم دون السن القانونية نادراً.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا يوجد قانون معين لتحديد السن الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي. ويحظر القانون ممارسة الجنس خارج إطار الزواج. وطبقاً لقانون العقوبات، فإن عقوبة إقامة علاقات جنسية مع شخص دون سن الـ 16 هي السجن مدى الحياة. وإذا كان الشخص قريباً غير الزوج أو وصياً أو قتيماً أو خادماً للضحية فالعقوبة هي الإعدام؛ ولم ترد تقارير عن تنفيذ هذا الحكم في أي وقت من الأوقات. ولا يوجد قانون محدد يحظر استخدام الأطفال في المواد الإباحية، إذ أن جميع أشكال تلك المواد محظورة، إلا أن القانون يجرم بشكل محدد الاستغلال الجنسي للأطفال تجارياً.

الاختطاف الدولي للأطفال: قطر ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يُرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين في التقرير المتعلق بالامتنال على:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>

معاداة السامية

لا يوجد في البلد مجتمع يهودي أصلي ولا توجد بيانات رسمية عن عدد المغتربين اليهود في البلاد. حملت الرسوم الكاريكاتورية الدورية ومقالات الرأي في الصحف المحلية رسائل معادية للسامية. في مايو / أيار، نشرت صحيفة *الرأي* اليومية الصادرة باللغة العربية مقالاً لصحفي أردني ينكر وقوع المحرقة ويجادل في أن اليهود استخدموا المحرقة "المزعومة" من أجل "ابتزاز الغرب". وفي مايو/أيار أيضاً، نشرت قناة الجزيرة الإخبارية الممولة من الدولة روابط لتقرير فيديو على منصات الإعلام الرسمية لوسائل الإعلام الاجتماعية "الجزيرة بلس- +AJ" حول المحرقة. وتساءل مقطع الفيديو الذي مدته أربع دقائق عن عدد ضحايا اليهود من المحرقة واتهم إسرائيل باستخدام "المبررات النازية" بغرض "إبادة" الفلسطينيين. وألغت الشبكة الروابط لاحقاً وأعلنت تعليق عمل اثنين من الصحفيين العاملين بسبب إنتاج الفيديو. قامت وزارة الثقافة والرياضة بإزالة مواد معادية للسامية من بعض المدرجات في معرض الدوحة الدولي للكتاب بعد شكاوى دولية وتعهدت باتخاذ نهج أكثر استباقية لحظر المحتوى المعادي للسامية.

الاتجار بالأشخاص

يُرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص المصابين بإعاقة بدنية وحسية وفكرية وعقلية في مجالات التشغيل والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والنظام القضائي وغيرها من المجالات والخدمات التي تقدمها الدولة، وينص القانون على تخصيص موارد لهؤلاء الأشخاص. والحكومة مكلفة بالتحقق من الشكاوى المقدمة إليها من قبل الأفراد، وإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولة عن تطبيق الامتثال تجاه ذلك.

وقّرت المدارس الخاصة والمستقلة بشكل عام غالبية الخدمات اللازمة لطلابها من ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن المدارس الحكومية لم تفعل ذلك. استوفى عدد قليل من المباني العامة المعايير المطلوبة لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدامها، وفي العموم لم تمتثل المباني الجديدة لتلك المعايير.

كرر التقرير السنوي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2018 دعوته لتعديل القانون الحالي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر التقرير أن 9,928 شخصاً معاقاً قد سجلوا في قاعدة بيانات إدارة الأسرة. وانتقد التقرير قلة المعلومات أو التقارير المنشورة حول الإعاقة في الدولة. كما سلط الضوء على بعض التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في البلد، بما في ذلك الافتقار إلى الدعم للتعليم بعد المرحلة الابتدائية، وفرص العمل، والحاجة إلى الإشراف على امتثال الكيانات الحكومية والخاصة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

واجه المثليين والمتحولين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين (مجتمع الميم) التمييز بموجب القانون وفي الممارسة العملية. يحظر القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين الرجال إلا أنه لا يحظر صراحة مثل تلك العلاقات الجنسية بين النساء. وبموجب القانون، يتعرّض الرجل المدان بإقامة علاقات جنسية مع فتى دون الـ 16 للسجن مدى الحياة. أما بالنسبة للرجل المدان بإقامة علاقات جنسية مع رجل عمره 16 عاماً أو أكثر فإنه يخضع لعقوبة الحبس سبع سنوات.

بالإضافة إلى حظر ممارسة الجنس خارج إطار الزواج للمسلمين، ينص القانون على عقوبات لأي ذكر مسلم أو غير مسلم "يحرّض" أو "يغري" ذكراً آخر على ارتكاب عمل من أعمال اللواط أو الفسق. بموجب قانون العقوبات، تتم المعاقبة على "توجيهه أو تحريضه أو إغواءه ذكر بأي حال من أجل اللواط أو الفجور" و "حث أو إغراء ذكر أو أنثى بأي حال لارتكاب أعمال غير قانونية أو غير أخلاقية" بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

لم تكن هناك تقارير عامة عن العنف ضد مجتمع الميم، والذين أخفوا إلى حد كبير ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو خصائصهم الجنسية بسبب نمط التمييز الأساسي تجاه الأشخاص من مجتمع الميم. لم تكن هناك

جهود حكومية لمعالجة التمييز المحتمل، ولا توجد قوانين مناهضة للتمييز تحمي أفراد مجتمع الميم على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير أو الخصائص الجنسية.

نظراً للتقاليد الاجتماعية والدينية، لم تكن هناك منظمات لأفراد مجتمع الميم ولم تكن هناك مظاهرات فخر بالمثلية الجنسية أو أنشطة لمناصرة حقوق المثليين. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول التمييز الرسمي أو الخاص في العمالة والمهنة والإسكان وانعدام الجنسية، أو الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع الاجتماعي. لم يسجل تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2018 أي شكاوى تتعلق بمجتمع الميم.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز

كان هناك تمييز ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز). وقد أبعدت السلطات أجنبياً وجدت بأنهم كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة لدى وصولهم. كانت الفحوصات الطبية الإلزامية مطلوبة من سكان المقيمين. ونظراً لوجوب فحص الخلفية الصحية بالنسبة لغير المقيمين للحصول على تأشيرات عمل، تم حرمان بعض الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة من الحصول على تصريح عمل قبل الوصول. وقد وضعت الحكومة المواطنين الذين تبين إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية قيد الحجر الصحي ووفرت لهم العلاج.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

القانون لا يحمي بشكل كاف حق العمال في تشكيل نقابات مستقلة والانضمام إليها، والقيام بإضرابات قانونية والمفاوضة الجماعية، مما جعل ممارسة هذه الحقوق صعباً. يمنح القانون للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص التي لديها 100 عامل مواطن ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة وما فوق حقاً محدوداً في التنظيم والإضراب والتفاوض الجماعي. لا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمال المطرودين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم.

يستثني القانون موظفي الحكومة وغير المواطنين وعمال المنازل، والسائقين، والمرضات، والطهاة وعمال الحدائق، والعمال غير النظاميين، والعمال الذين يعملون في البحر، ومعظم العمال الذين يعملون في الزراعة والرعي، من الحق في الانضمام إلى لجان عمالية أو إلى الاتحاد الوطني، مما يحظر فعلياً على هؤلاء العمال أنشطة التنظيم أو التفاوض الجماعي أو الإضراب.

أصدرت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في مايو/أيار قراراً ينظم تشكيل "لجان العمل المشتركة" في القطاع الخاص. في المنظمات التي يعمل فيها أكثر من 30 عاملاً، يسمح القانون بإنشاء "لجان مشتركة" تضم عدداً متساوياً من ممثلي العمال والإدارة لمعالجة عدد محدود من المشاكل في مكان العمل. ويمكن للعمال الأجانب أن يكونوا أعضاء في لجنة العمل والإدارة المشتركة. يتيح القانون وسيلة لتقديم التماس بخصوص المنازعات الجماعية. إذا لم تحسم النزاعات داخلياً بين الموظفين ورب العمل، يجوز

لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية التوسط في الحل. وتشمل اتفاقية موقعة بين الوزارة من جهة ومنظمة العمل الدولية من جهة ثانية بنوداً لإنشاء هذه اللجان بإشراف ومساعدة منظمة العمل الدولية. تحت مظلة هذا الاتفاق واعتباراً من أغسطس/آب، بدأت خمس لجان مشتركة على الأقل عملها وأجرت انتخابات لاختيار ممثلي الموظفين. بعد تشكيل "اللجان المشتركة"، قدمت منظمة العمل الدولية تدريبات مكثفة لأعضاء اللجنة حول كيفية إدارة اللجان، وكيفية إنشاء قنوات اتصال مفتوحة مع العمال والإدارة، وآليات تقديم الشكاوى إلى السلطات المختصة.

يتطلب القانون موافقة وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية قبل انضمام منظمات عمالية إلى منظمات خارج البلاد. ولم تحترم الحكومة حرية الانضمام إلى نقابات والحق في المفاوضة الجماعية خارج اللجان المشتركة.

وبالنسبة لأولئك العمال القلائل المشمولين بقانون حماية الحق في التفاوض الجماعي، قيدت الحكومة هذا الحق من خلال تحكمها في قواعد وإجراءات عمليات التفاوض والاتفاق. يسمح قانون العمل بوجود نقابة واحدة فقط هي الاتحاد العام لعمال قطر (الاتحاد العام)، الذي تألف من اللجان العامة للعاملين في مختلف المهن أو الصناعات. وكانت اللجان التجارية أو الصناعية مؤلفة من لجان عمالية على مستوى الشركات الفردية. ولم يكن الاتحاد العام كياناً فاعلاً.

لا يمكن للعمال ممارسة التفاوض الجماعي بحرية، ولا يوجد عمال يعملون بموجب عقود تفاوض جماعية. ومع أن الاضطرابات العمالية كانت نادرة الحدوث، إلا أنه في حال وقوع اضطرابات عمالية، ومعظمها تكون الأغلبية الساحقة من القائمين بها من القوى العاملة الأجنبية في البلاد، أفادت تقارير بأن رد الحكومة عليها كان بإفاد أعداد كبيرة من الشرطة إلى مواقع العمل أو مخيمات العمل المعنية، كما طلبت الحكومة مساعدة السفارات للمواطنين المعنيين. وانتهت الإضرابات عمومًا بعد عروض القوة هذه ومشاركة السفارات في حل النزاعات. وفي كثير من الحالات، رحلت الحكومة قادة العمال ومنظمي الإضرابات بسرعة. تمكنت منظمات العمل الدولية غير الحكومية من إرسال باحثين إلى البلاد تحت إشراف ورعاية المؤسسات الأكاديمية والمنظمات شبه الحكومية مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ورغم أن القانون يقر بحق الإضراب لبعض العمال، إلا أن الشروط المقيدة جعلت إمكانية القيام به ضئيلة جداً. للقيام بإضراب، يشترط القانون الحصول على موافقة ثلاثة أرباع اللجنة العامة للعاملين في قطاع التجارة أو الصناعة ويتعين أيضاً على المضربين المحتملين استنفاد إجراءات مطولة لتسوية المنازعات قبل الدعوة إلى إضراب قانوني. لا يتمتع موظفو الحكومة وعمال المنازل بحق الإضراب، كما يحظر القانون الإضراب في المؤسسات العامة والمرافق الصحية أو الأمنية، بما في ذلك قطاعات الغاز والبتروكيمياويات والنقل. ويتوجب على قسم الشكاوى التابع لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية منح إذن مسبق لجميع الإضرابات، بما في ذلك الموافقة على الزمان والمكان. في أغسطس/آب، نظم آلاف العمال المهاجرين إضراباً ضد تأخر دفع الأجور وسدوا طريقاً سريعاً في منطقة نائية خارج العاصمة الدوحة. فرقت الحكومة الاحتجاجات وأقنعت الشركة بدفع نصف أجور العمال في غضون 48 ساعة والباقي من أجورهم خلال أسبوع. لم ترد تقارير عن اعتقال أو اشتباك قوات الأمن مع المتظاهرين.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري. وقد زعمت وسائل إعلام دولية ومنظمات حقوق الإنسان وجود العديد من الانتهاكات ضد العمال الأجانب، بما في ذلك العمل القسري أو الإلزامي والأجور المستقطعة وظروف العمل غير الآمنة وظروف المعيشة السيئة ومصادرة أرباب العمل لجوازات سفر العمال بشكل روتيني ونظام الكفالة الذي أعطى أصحاب العمل سيطرة قوية على العمال. خلال العام، أبلغت منظمة العفو الدولية عن عدة حالات من بطء الوصول إلى العدالة بعد أن رفضت ثلاث شركات متوسطة الحجم دفع الأجور، واحتجزت جوازات السفر، ورفضت المثول أمام المحكمة. وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن القانون يسمح بفرص العمل القسري على أولئك الذين لديهم آراء سياسية تعارض أيديولوجياً النظام السياسي والاجتماعي القائم.

بذلت الحكومة جهوداً لمنع العمل القسري والقضاء عليه، على الرغم من أن نظام الكفالة المُقيد جعل بعض العمال المهاجرين عرضة للاستغلال. يسمح القانون للعاملين في القطاع الخاص بتغيير أرباب العمل في نهاية عقدهم، والتي يمكن أن تصل إلى خمس سنوات، دون إذن من صاحب العمل. ويجوز أيضاً للموظفين تغيير رب العمل في حالات عدم الدفع، ومخالفة العقد، والاتفاق المتبادل، ورفع قضية قانونية في المحكمة، وإفلاس رب العمل أو وفاته. في عام 2018، تم إلغاء شرط تأشيرة الخروج لمعظم العمال المشمولين بقانون العمل. لا يشمل القانون عاملات المنازل، واللاتي يطلب منهن الحصول على إذن أصحاب العمل لمغادرة البلاد. يُسمح لجميع العمال الخاضعين لمتطلبات تصريح الخروج بالسعي إلى إزالة هذه القيود من خلال لجنة المظالم التي تدار بشكل مشترك من قبل وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

خلال العام، افتتحت الحكومة أول مأوى لضحايا الاتجار بالأشخاص. ألقت الحكومة القبض على الأفراد وحاكمتهم بتهمة انتهاك قانون العمل. نظمت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورات تدريبية ووزعت على العمال المهاجرين تفسيرات مكتوبة متعددة اللغات لحقوقهم بموجب قوانين العمل والكفالة المحلية. ولمكافحة الأجور المتأخرة أو غير المدفوعة، قررت الحكومة بأن يدفع أرباب العمل الأجور إلكترونياً لجميع الموظفين الخاضعين لقانون العمل، من خلال نظام يخضع لمراجعة الحسابات من قبل قسم التفتيش في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. واجه أصحاب العمل الذين فشلوا في دفع رواتب عمالهم عقوبات، إلا أن تطبيقها كان غير متسق.

كانت هناك مؤشرات متواصلة عن وجود العمل القسري، لا سيما في قطاعي البناء والعمل المنزلي، والتي أثرت بشكل غير متناسب على العمال المهاجرين. وقد ساهمت رسوم الاستقدام الباهظة التي تكبدها في الخارج العديد من العمال في إيقاعهم في شرك الديون طويلة الأجل، مما جعلهم أكثر عرضة للاستغلال. وقد تم احتجاز جوازات سفر ورواتب بعض العمال الأجانب الذين دخلوا البلاد طوعاً قصد العمل، وعملوا في ظل ظروف لم يوافقوا عليها. ظل استبدال العقود يمثل مشكلة وفقاً لممثلي مجتمع العمال المهاجرين، غير أنه يوجد نظام تعاقد إلكتروني حكومي في العديد من البلدان الثالثة حيث يتم توظيف العمال، وذلك للمساعدة في القضاء على هذه الممارسة. أفادت سفارات الدول المرسله للعمالة أن هذا النظام الجديد ساعد بشكل كبير في الحد من استبدال العقود وعدد العمال الذين يصلون إلى الدوحة بدون عقود.

تلقت نيابة شؤون الإقامة 1,164 شكوى لعدم الدفع في عام 2018، تم إحالة 1,155 منها إلى المحاكم وأرشفتم تسع شكوى منها.

يُرجى كذلك مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحدد القانون الحد الأدنى لسن العمل بـ 16 سنة وينص على أن القاصرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 18 عاماً يمكن أن يعملوا بإذن من الوالدين أو الوصي. يحظر القانون جميع أسوأ أشكال عمل الأطفال. ولا يجوز عمل القاصرين أكثر من 6 ساعات يومياً أو 36 ساعة في الأسبوع. يجب على أرباب العمل تقديم قائمة لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بأسماء ووظائف العاملين القاصرين، والحصول على إذن من وزارة التعليم والتعليم العالي لتعيين القاصرين. ويمكن للوزارة منع تشغيل القاصرين في الأعمال التي ترى أنها تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم. وقد فرضت الحكومة بشكل عام القوانين ذات الصلة على نحو فعال، ونادراً ما حدثت عمالة أطفال. وكانت العقوبات كافية لردع الانتهاكات.

د. التمييز في العمالة والمهنة

يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الديانة، ولكن ليس على أساس الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو التوجه الجنسي، أو السن، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. ومع ذلك فقد تغلبت التقاليد المحلية على إجراءات الحكومة لتعزيز قوانين عدم التمييز القانوني، وكانت هناك حالات تمييز قانوني وثقافي ومؤسسي ضد النساء، وغير المواطنين والعمال الأجانب. بموجب القانون، يحق للمرأة الحصول على أجر متساوٍ مقابل العمل المتساوي، ولكن هذا لم يحدث دائماً في الممارسة، وغالباً ما كانت تفتقر إلى الوصول إلى مناصب صنع القرار في إدارة الشركات الخاصة وفي القطاع العام. حظرت الحكومة على العمال الذكور من ذوي الأجور المتدنية الإقامة في مناطق سكنية خاصة "بالعائلات" في شتى أنحاء البلاد. ميزت الحكومة ضد غير المواطنين في مجالات التوظيف والتعليم والسكن والخدمات الصحية (أنظر القسم 6).

يشترط القانون تخصيص 2 في المئة من الوظائف في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وبدا أن معظم الجهات الحكومية امتثلت لهذا القانون. وشركات القطاع الخاص التي تُشغل ما لا يقل عن 25 شخصاً ملزمة أيضاً بتوظيف 2 في المئة من العاملين لديها من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويخضع أرباب العمل الذين ينتهكون أحكام التوظيف هذه لغرامات تصل إلى 20,000 ريال قطري (5,500 دولار). لم ترد أية تقارير عن أية مخالفات لمتطلبات حصص التعيين الوظيفي خلال العام.

هـ. ظروف العمل المقبولة

ينص قانون العمل على تحديد ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة مع فترة راحة لمدة 24 ساعة وإجازة سنوية مدفوعة الأجر. ويشترط القانون دفع أجور إضافية للعمل الإضافي ويحظر العمل الإضافي الإجمالي الإجباري المفرط. ويستحق الموظفون الذين يعملون لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع أو 36 ساعة في الأسبوع خلال شهر رمضان أجوراً إضافية تبلغ 25 بالمائة على الأقل من الأجور. وتضع الحكومة معايير الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك القيود على العمل أثناء أكثر الساعات حرارة في اليوم في فصل الصيف، وقيوداً عامة

تتعلق بدرجة الحرارة في بقية اليوم أيضاً. ولا ينطبق قانون العمل وأحكامه الخاصة بظروف العمل المقبولة على العاملين في القطاع العام والزراعة أو على عمال المنازل.

تقع المسؤولية عن القوانين المتعلقة بشروط العمل المقبولة بشكل أساسي على عاتق وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية وكذلك وزارة البلدية والبيئة ووزارة الصحة العامة. إلا أن الحكومة لم تطبق المعايير بشكل فعال في جميع القطاعات، وكانت ظروف العمل ملائمة للمواطنين بشكل عام لأن الهيئات الحكومية وشركات القطاع الخاص الكبرى التي يعمل المواطنون لديها تتبع في العموم القوانين ذات الصلة. وكانت مشاكل التطبيق تعود جزئياً إلى عدم كفاية التدريب ونقص الموظفين. وكانت العقوبات غير كافية لردع الانتهاكات.

واتخذت الحكومة إجراءات محدودة لمنع الانتهاكات وتحسين ظروف العمل. في مارس/آذار 2018، تولت لجان تسوية المنازعات العمالية مهامها، برئاسة قضاة ابتدائيين عينهم المجلس الأعلى للقضاء وأعضاء وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. في عام 2018، أصدرت اللجان أحكاماً نهائية في 1,339 حالة، وأرشفت 1,088 حالة لعدم حضور العمال، وحسمت 93 قضية ودياً.

أجرت إدارة التفتيش العمالي عمليات تفتيش شهرية وعشوائية لمخيمات العمال الأجانب. وفي حال توصل المفتشون إلى أن المخيمات كانت دون المعايير الدنيا، كانوا يرسلون تحذيراً إلى القائمين على إدارتها وتأميرهم السلطات بمعالجة الانتهاكات خلال شهر واحد. فعلى سبيل المثال، بعد أن قام المفتشون بتدقيق كشوف مرتبات الشركات وممارسات الصحة والسلامة، عادوا بعد شهر واحد للتأكد من إجراء أي تغييرات موصى بها. إذا لم تقم الشركة بتدارك الانتهاكات، كانت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية تفرض الغرامات، وتدرج الشركة في القائمة السوداء، وفي بعض الأحيان أحالت المسألة إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وأظهرت الإحصائيات الرسمية أن مفتشي الوزارة أجروا 43,366 زيارة لمواقع العمل و 2,515 زيارة لأماكن الإقامة في 2018.

بدا أن الخوف من العقوبات مثل الوضع على القائمة السوداء كان له بعض التأثير كرادع لبعض انتهاكات قانون العمل. إن وضع شركة ما في القائمة السوداء هو عبارة عن سيطرة إدارية على شركة أو فرد حيث يتم بموجبها تجميد الخدمات الحكومية مثل معالجة طلبات الحصول على تأشيرات جديدة من الشركات. يجب على الشركات دفع مبلغ 3,000 ريال قطري (824 دولار) غرامة لإزالتها من القائمة - حتى لو تم حل النزاع - وتحفظ الوزارة بالحق في إبقاء الشركات على القائمة بعد أن يتم دفع الغرامة كإجراء عقابي.

واصل مفتشو وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية القيام بزيارات تفتيش لمواقع العمل وإسكان العمال. انضم مسؤولون من منظمة العمل الدولية إلى مفتشي العمل في العديد من عمليات التفتيش وساعدوا في وضع خطة استراتيجية جديدة لتعزيز وحدة تفتيش العمل. واجه المخالفون عقوبات لم تكن كافية لردع الانتهاكات. واحتفظت الوزارة بمكتب في المنطقة الصناعية في الدوحة، حيث يقيم معظم العمال الأجانب غير المهرة، لتلقي الشكاوى الخاصة بسلامة العمال أو عدم دفع أجورهم.

وكانت انتهاكات معايير الأجور والعمل الإضافي والسلامة والصحة شائعة نسبياً، وخاصة في قطاعات توظيف العمال الأجانب، والتي تمثلت في كثير من الأحيان في سوء ظروف العمل. لم تطبق الحكومة هذه القوانين بشكل فعال. يتعين على أرباب العمل دفع أجور موظفيهم إلكترونياً من أجل توفير مسار للتدقيق الإلكتروني يمكن لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية أن تتعقبه. واجه أصحاب العمل الذين

فشلوا في دفع رواتب عمالهم عقوبات لم تكن كافية لردع الانتهاكات. ينص القانون على تمتع العاملين بحق الابتعاد عن أية مواقف تعرض صحتهم أو سلامتهم للخطر دون المخاطرة بوظائفهم، غير أن السلطات لم تقدم حماية فعالة للموظفين الذين مارسوا هذا الحق. وقد تجاهل أرباب العمل في كثير من الأحيان القيود المفروضة على ساعات العمل وغيرها من القوانين فيما يتعلق بعمال المنازل والعمال غير المهرة، الذين كانت غالبيتهم من الأجانب.

لم يدفع بعض أرباب العمل للعاملين أجور العمل الإضافي أو الإجازة السنوية. قام أرباب العمل بإيواء العديد من العمال الأجانب غير المهرة في أماكن ضيقة وقذرة وخطرة، وغالباً دون ماء وكهرباء وما يكفي من الغذاء. واصلت الحكومة تقديم إشعارات الإخلاء لأصحاب العقارات ممن كانت بناياتهم مخالفة للقانون. وعلى مدار العام، زعمت وسائل إعلام دولية وجود بعض ظروف العمل المؤذية، بما في ذلك وفيات مرتبطة بعمل العمال الأجانب الشباب، وخاصة في قطاع البناء.

واجه عمال المنازل في أحيان كثيرة أوضاع عمل غير مقبولة. وقد عمل الكثير من مثل هؤلاء العمال في معظم الأحيان سبعة أيام في الأسبوع، وأكثر من 12 ساعة في اليوم مع منحهم بضعة أيام كعطلات، أو عدم منحهم عطلات على الإطلاق وعدم دفع أجور ساعات عمل إضافية لهم، وتوفر سبل محدودة لمعالجة المظالم. ووفقاً لتقارير إخبارية ومسؤولين في السفارات الأجنبية، قام بعض أرباب العمل بحرمان عمال المنازل من الطعام أو استعمال الهاتف.

أجمعت المنظمات غير الحكومية الدولية على أن العمال الأجانب كانوا يواجهون عقبات قانونية وإجراءات قانونية مطولة منعتهم من السعي لمعالجة الانتهاكات والظروف الاستغلالية. كما سلط قادة المجتمع المحلي من غير المواطنين الضوء على التردد المتواصل للعمال المهاجرين في الإبلاغ عن محنتهم خوفاً من الانتقام.